وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

النفط يتراجع بعد مكاسب حادة وسط توقعات بمزيد من تخفيضات أوبك+

الرياض

تراجعت العقود الآجلة للنفط أمس الثلاثاء، لتتخلى عن المكاسب الكبيرة التي حققتها في الجلستين الماضيتين، مع تحول المستثمرين إلى الحذر قبيل اجتماع أوبك+ يوم الأحد عندما قد تناقش مجموعة المنتجين تعميق تخفيضات الإمدادات.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 64 سنتا، بما يعادل 0.8 بالمئة، إلى 81.68 دولارا للبرميل، في حين نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 77.21 دولارا للبرميل، بانخفاض 62 سنتا، أو 0.8 بالمئة. وشهد كلا العقدين بعض عمليات جني الأرباح بعد ثلاثة أيام متتالية من المكاسب القوية.

وارتفع الخامان القياسيان نحو اثنين بالمئة يوم الاثنين بعد أن أبلغت مصادر في أوبك+ أن أوبك+، المؤلفة من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، من المقرر أن تدرس ما إذا كانت ستجري تخفيضات إضافية في إمدادات النفط عندما تجتمع في 26 نوفمبر.

وقال تسويوشي أوينو، كبير الاقتصاديين في معهد أبحاث إن إل آي: «اتخذ المستثمرون موقف الانتظار والترقب لتأكيد القرار الفعلي لأوبك+». وتوقع محللون أن تقوم أوبك+ بتمديد أو حتى تعميق تخفيضات إمدادات النفط في العام المقبل.

وقالت هيليما كروفت، المحللة في آر بي سي كابيتال: «نرى بعض المجال أمام المجموعة لإجراء تخفيض أعمق، لكننا نتوقع أن تسعى المملكة العربية السعودية للحصول على براميل إضافية من الأعضاء الآخرين لتقاسم عبء التعديل».

وأضافت في مذكرة أن إعادة فتح اتفاقيات الحصص التي تم التوصل إليها في يونيو قد يكون أمرًا صعبًا وقد يؤدي إلى مفاوضات مطولة، وبالتالي قد تبحث القيادة عن مزيد من التعديلات الطوعية من المنتجين الأفراد، ورغم أنه من المتوقع على نطاق واسع أن تحافظ المجموعة على تخفيضات العرض الحالية، «فمن الصعب إصدار دعوات ملزمة بشأن العمل السياسي نظرا لولع القيادة بنتائج لا يمكن التنبؤ بها». وقال تاجر مقيم في سنغافورة إن السوق اتخذت إجراءات أوبك+ بما يتجاوز تمديد التخفيضات الحالية، وقد تم تسعيرها جزئيًا.وانخفضت أسعار النفط بنحو 16 % منذ أواخر سبتمبر، حيث ظل إنتاج الخام في الولايات المتحدة، أكبر منتج في العالم، عند مستويات قياسية، في حين كانت السوق قلقة بشأن نمو الطلب، خاصة من الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم.

ويراقب التجار أيضًا علامات على تدمير الطلب من الركود الأميركي المحتمل في عام 2024 ويفكرون في تحذير الأسبوع الماضي بشأن الانكماش المحتمل من وول مارت، أكبر متاجر التجزئة الأميركية.

وارتفعت مخزونات الخام والبنزين الأميركية على الأرجح الأسبوع الماضي، بينما شهدت مخزونات نواتج التقطير انخفاضا، ومن المقرر صدور تقارير المخزونات الأسبوعية من معهد البترول الأميركي وإدارة معلومات الطاقة في وقت لاحق يومي الثلاثاء والأربعاء على التوالي.

وانخفضت أسعار النفط بنحو 17 % في 2023، عن متوسط السعر الذي كان سائدا في عام 2022. وفي الوقت نفسه، أدت تخفيضات الإمدادات من بعض أكبر المنتجين في العالم والطلب المرن من المستهلكين الأميركيين إلى الحفاظ على حد أدنى للأسعار التي يخشى الكثيرون من انخفاضها بشكل أكبر بعد ارتفاع أسعار النفط بأكثر من الضعف من بداية عام 2021 إلى منتصف عام 2022.

وكتبت ناتاشا كانيفا، رئيسة أبحاث السلع العالمية في بنك جيه بي مورجان، في مذكرة حديثة عن سوق النفط العالمية: «في عام 2024، نتوقع المزيد من الشيء نفسه». وتتوقع كانيفا وفريقها أن تظل أسعار خام برنت، المؤشر الدولي، «مستقرة إلى حد كبير» في عام 2024، حيث تشير توقعاتهم إلى متوسط سعر 83 دولارًا للبرميل في العام المقبل و81 دولارًا هذا العام. وبحلول عام 2025، تتوقع الشركة أن تشهد انخفاضًا بنسبة 10 % في أسعار خام برنت، لتصل إلى متوسط 75 دولارًا للبرميل.

وقالوا تم تداول خام غرب تكساس الوسيط وخام برنت بارتفاع بنسبة 2 % تقريبًا يوم الاثنين، حيث يحوم فوق 77 دولارًا و2 دولار للبرميل على التوالي.

ويتوقع الفريق في بنك جيه بي مورجان أن يرتفع الطلب على النفط في العام المقبل بمقدار 1.6 مليون برميل يوميًا، مع زيادة إمدادات النفط في العام المقبل التي تلبي هذا الطلب من المتوقع أن تأتي من المنتجين خارج منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائهم -المعروفين باسم أوبك +- مثل الولايات المتحدة.

وكتب البنك «على الرغم من الرياح الاقتصادية المعاكسة المستمرة، فإننا نرى الطلب مدعوما بالأسواق الناشئة القوية والولايات المتحدة المرنة وأوروبا الضعيفة ولكن المستقرة»، «ومن المرجح أن ينقلب تكوين الطلب، حيث من المقرر أن يأتي ثلثا مكاسب الطلب من التوسع الاقتصادي الشامل، في حين أن استمرار تطبيع وقود الطائرات سيساهم بالباقي».

وأضاف البنك في مذكرة للعملاء: «وللحفاظ على توازن سوق النفط، سيحتاج تحالف أوبك + إلى الاستمرار في تقييد الإنتاج»، في إشارة إلى تخفيضات إنتاج أوبك+ النفطية الحالية والتخفيضات من أكبر منتج لها، المملكة العربية السعودية.

وفي أبريل، فاجأت أوبك+ الأسواق بإعلانها أنها ستخفض إنتاجها بأكثر من مليون برميل يوميا، ويأتي نصف هذا التخفيض من المملكة العربية السعودية. وأعلنت روسيا أيضًا خفضًا قدره 500 ألف برميل يوميًا.

وقال آندي ليبو، رئيس شركة ليبو أويل أسوشييتس، مباشرة بعد الإعلان عن التخفيضات: «تحتاج أوبك+ إلى أسعار أعلى لتلبية اعتبارات إنفاق الميزانية المحلية، وستواصل أوبك+ اتخاذ إجراءات وقائية عندما تنخفض الأسعار.»

وفي يونيو، أعلن أعضاء أوبك+ أن المجموعة ستمدد تخفيضات الإنتاج حتى العام المقبل. وتسبب ضغط العرض في ارتفاع العقود الآجلة بأكثر من 25 % في الربع الثالث، مما أدى إلى عدد من المطالبات بسعر 100 دولار للبرميل من النفط الخام. ووصل النفط الخام إلى أعلى مستوى له في عام 2023 في أواخر سبتمبر، مع إغلاق خام برنت فوق 96 دولارًا للبرميل وخام غرب تكساس الوسيط فوق 93 دولارًا. ولكن باستثناء فترة وجيزة ومتقلبة بعد اندلاع الحرب، فإن الأسعار آخذة في الانخفاض، حيث سجلت أسعار النفط أربعة خسائر أسبوعية متتالية وسط مخاوف من ارتفاع المخزونات وتباطؤ الطلب حتى يوم الجمعة الماضي.وقال توم كلوزا، رئيس تحليل الطاقة لدى او بي آي اس: «ما يثبته هذا هو أنه يمكن أن يكون لديك مشكلات في الشرق الأوسط وجميع أنواع الاحتمالات الجيوسياسية. لكن إلى أن تثبت ذلك للسوق، فلن يلاحقوا أسعار النفط الخام المرتفعة». ومع ذلك، لا تزال الأسواق حساسة للتغيرات من أوبك+. وارتفعت أسعار النفط الخام أربعة بالمئة يوم الجمعة بعد أن أبلغت مصادر في أوبك+ أن المجموعة ستدرس ما إذا كانت ستجري مزيدا من تخفيضات الإمدادات عندما تجتمع في 26 نوفمبر.

وبعيدًا عن التحولات على المدى القريب في العرض والطلب التي تؤثر على أسعار النفط، يرى فريق جيه بي مورجان أيضًا تحولات طويلة الأمد في سياسات أوبك + تغير خطط المنتجين الأميركيين لسنوات على الطريق.

ومن المرجح أن يتباطأ نمو الطلب العالمي على النفط إلى 1 مليون برميل يوميا مع تبدد المرحلة الأخيرة من انتعاش ما بعد الوباء وارتفاع كفاءة الطاقة وتوسيع أسطول السيارات الكهربائية «. «ومع تباطؤ نمو الطلب، وارتفاع المعروض من خارج أوبك، ستتحول السوق إلى فائض كبير، مما يسحب سعر نفط برنت إلى 60 دولارا بحلول نهاية عام 2025».

ويرى بنك جيه بي مورجان أن الكثير من حركة الأسعار تعتمد على ما إذا كانت المملكة العربية السعودية وروسيا ستستمران في الحد من إنتاجهما طوعًا في عامي 2024 و2025. وستنخفض أسعار النفط إذا تم إلغاء هذه التخفيضات وجلب المزيد من العرض إلى السوق. وكتب جيه بي مورجان ردا على ذلك «من المرجح أن يتفاعل مشغلو النفط الأميركيون».

وأضاف جيه بي مورجان: «مع ذلك، فإن الإلغاء الكامل للتخفيضات الطوعية البالغة 1.3 مليون برميل يوميًا والانخفاض الناتج في الأسعار، من المرجح أن يؤدي إلى تباطؤ في نشاط الحفر والتكسير الهيدروليكي في النصف الثاني من عام 2024».

وفي هذه النتيجة، فإن انخفاض إنتاج النفط من قبل المنتجين الأميركيين من شأنه أن يعزز سعر خام برنت المتوقع للبنك لعام 2025 بمقدار 7 دولارات ليصل إلى متوسط 65 دولارًا.

وقال محللو أبحاث بنك ايه ان زد، النفط يتراجع عن تقدمه على مدار يومين مع ترقب المتداولين اجتماع أوبك+. وقالوا انخفض خام برنت القياسي العالمي إلى ما دون 82 دولارًا للبرميل بعد ارتفاعه أكثر من 6 % خلال الجلستين السابقتين، في حين اقترب خام غرب تكساس الوسيط من 77 دولارًا، وتشير خيارات النفط الأميركية إلى أن العديد من المتداولين يراهنون على أن مجموعة المنتجين مستعدة لزيادة قيود الإنتاج في محاولة لعكس الاتجاه الهبوطي الأخير في الأسعار.

وقبل اجتماع أوبك+، سيحصل المتداولون على رؤى جديدة حول ظروف السوق الأميركية مع صدور الأرقام الرسمية حول مخزونات النفط الخام والمنتجات، بالإضافة إلى مقاييس الطلب يوم الأربعاء. وتوسعت مخزونات النفط الخام على مستوى البلاد خلال الأسابيع الأربعة الماضية لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ أغسطس.

وقد مر النفط برحلة وعرة خلال هذا الربع، حيث اهتز في البداية بسبب اندلاع الحرب بين. كما أثرت المؤشرات على توسع إمدادات الخام من خارج أوبك على الأسعار، حيث عوضت المكاسب في الإنتاج تأثير التخفيضات الجماعية والطوعية التي وافقت عليها منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها بما في ذلك روسيا.

وفي الوقت نفسه، تشير الفترات الزمنية إلى أرصدة أكثر مرونة على المدى القريب. والفجوة بين أقرب عقدين لكل من برنت وخام غرب تكساس الوسيط هي في هيكل تنازلي هبوطي، عندما يتم تداول العقود الآجلة الأطول أجلا بعلاوة إلى عقود أقرب.

وقال محللو انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء بعد انتعاشها بشكل حاد خلال الجلسات الثلاث الماضية، حيث أدى توقع المزيد من إشارات الاحتياطي الفيدرالي والتكهنات بشأن تخفيضات الإنتاج من قبل الموردين الرئيسين إلى إبقاء المعنويات ضعيفة.

وارتفعت أسعار النفط الخام بمقدار 5 دولارات تراكمية للبرميل في الجلسات الثلاث الماضية بعد تراجعها إلى أدنى مستوياتها في أربعة أشهر في الأسبوع السابق. وجاء الضغط على الأسعار بشكل رئيس من سلسلة من القراءات الاقتصادية الضعيفة من جميع أنحاء العالم، مما أثار المخاوف بشأن تباطؤ الطلب.

ولكن الخسائر في أسعار النفط أثارت تكهنات بأن منظمة البلدان المصدرة للبترول سوف تخفض إنتاجها بشكل أكبر عندما تجتمع في السادس والعشرين من نوفمبر. كما أشارت تقارير إعلامية إلى أن بعض أعضاء مجموعة المنتجين -على وجه التحديد روسيا والمملكة العربية السعودية- يفكرون في تمديد قيود إمداداتهم الحالية حتى عام 2024.

وقال محللون إن أي تخفيضات أخرى في الإنتاج من قبل البلدين ستؤدي على الأرجح إلى تشديد العرض ودعم الأسعار حتى عام 2024. وكانت تخفيضات الإنتاج السعودية والروسية في وقت سابق من هذا العام نقطة دعم رئيسة لأسعار النفط، مما ساعدهم على التغلب على الرياح المعاكسة الناجمة عن الإشارات الاقتصادية الضعيفة.

وتنتظر الأسواق الآن إشارات ملموسة بأن منظمة أوبك تعتزم خفض الإمدادات. ولكن قبل ذلك، كانت الإشارات الاقتصادية الرئيسة، وخاصة من بنك الاحتياطي الفيدرالي، موضع التركيز.

وكان محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي في انتظاره، وتعرض الدولار لضربة بسبب رهانات إيقاف سعر الفائدة. كما كان ضعف الدولار -الذي انخفض إلى أدنى مستوياته خلال شهرين ونصف- نقطة دعم رئيسة للنفط والسلع الأخرى المسعرة بالعملة الأميركية.

وجاء انخفاض الدولار مع قيام المتداولين بتسعير الرهانات على أن بنك الاحتياطي الفيدرالي قد انتهى من رفع أسعار الفائدة، ومن المحتمل أن يبدأ في خفض أسعار الفائدة بحلول مارس 2024.

وكان من المتوقع أن يلقي محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي في أواخر أكتوبر -والذي كان من المقرر عقده في وقت لاحق يوم الثلاثاء- مزيدًا من الضوء على هذه الفكرة، خاصة وأن بنك الاحتياطي الفيدرالي قدم إشارات اعتبرت متشائمة إلى حد ما خلال الاجتماع.

لكن في حين أنه من المتوقع أن يكون بنك الاحتياطي الفيدرالي الأقل تشددا مواتيا للطلب على النفط، فإن علامات التباطؤ الاقتصادي السريع تضع المتداولين أيضا في حالة من التوتر بشأن التباطؤ الاقتصادي الأميركي العام المقبل، مما قد يؤثر بشدة على الطلب.

كما أثرت المخاوف بشأن الصين -التي تسعى جاهدة للتعافي الاقتصادي البطيء- على أسواق النفط، خاصة وأن البيانات الأخيرة أظهرت تحسنا طفيفا خلال شهر أكتوبر. وأظهرت البيانات التي تظهر ارتفاعا قياسيا في إنتاج النفط الأميركي، إلى جانب زيادة إنتاج أعضاء أوبك الآخرين، أن أسواق النفط الخام لم تكن متشددة كما كان متوقعا في البداية.

«حقول الغاز المكتشفة» تدعم توجه المملكة للاكتفاء الذاتي من الغاز

الرياض

جاء إعلان وزير الطاقة صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز، عن حقول لإنتاج الغاز ليسرع وتيرة الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى إمكانية تصدير الفائض للأسواق العالمية بمجرد بدء الدور الإنتاجية لتلك الحقول المكتشفة، فيما برهنت شركة أرامكو السعودية من إعلاناتها أنها تهدف كمنتج للنفط بالأساس، إلى زيادة إنتاجها من الغاز 50 % بحلول 2030 عن مستويات 2021.

وقالت في أواخر سبتمبر الماضي، إنها وافقت على الاستحواذ على حصة أقلية إستراتيجية في شركة الغاز الطبيعي المسال «ميد أوشن إنرجي» مقابل 500 مليون دولار، مع خيار زيادة الحصة، وذلك في إطار توجهها نحو الغاز الطبيعي.

وقال اقتصاديون لـ«الرياض»، إن اكتشاف المملكة حقول الغاز الجديدة في الشرقية والربع الخالي تحتوي على احتياطات ضخمة يزيد من مخزون هذه السلعة الثمينة، خصوصا في ظل التوقعات بارتفاع الطلب العالمي على الغاز بنسبة 1,6 % سنويا، مؤكدين في الوقت نفسه أن تلك الاكتشافات توفر الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى إمكانية تصدير الفائض للأسواق العالمية بمجرد بدء الدور الإنتاجية لتلك الحقول المكتشفة.

وأكد د. محمد الصبان، خبير النفط الدولي، أن حجم الاحتياطيات المكتشفة من الغاز الطبيعي في الشرقية والربع الخالي كبيرة للغاية، حيث تضاف الى حقول أخرى اكتشفت في الفترة السابقة، منها حقل الجافورة، مبينا في الوقت نفسه أن الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي تزيد من الاحتياطات لدى المملكة، حيث بدء ضخ الإنتاج من حقول الإنتاج الذي سيوفر اكتفاء ذاتياً، بالإضافة الى إمكانية تصدير الغاز الطبيعي للسوق العالمية، سواء على هيئة غاز مسال او هيئات أخرى، مما يضيف للمملكة إنجازاً جديداً في مجال الطاقة.

وأشار الصبان، إلى أن إمكانية تصدير الغاز على هيئة سائل كما تفعله قطر و غيرها من الدول بالنسبة للغاز المسال، متوقعا أن تلعب الاكتشافات الجديدة من الغاز الطبيعي في احتلال المملكة موقعا متقدما في الدول المنتجة للغاز، بحيث لا تصبح لاعبا رئيسيا في صناعة النفط وانما يضاف اليها الدخول بقوة في نادي الغاز الطبيعي، بالإضافة الى تصدير الغاز من الفائض للدول المجاورة من مصادر الطاقة المتجددة، مبينا، أن المملكة تتجه للهيدروجين الأخضر والأزرق وهي من مصادر الطاقة التي تساعد على إحداث التكامل الأفقي في صناعة النفط بالمملكة، وبالتالي تنويع الاقتصاد الوطني، مؤكداً، أن أرامكو السعودية لا تكتفي بالتكامل الأفقي وإنما تتجه للتكامل الرأسي، من خلال استخدام النفط والغاز لإنتاج البتروكيماويات والمنتجات المكررة، موضحا، أن المملكة تعيش في مرحلة مزدهرة في صناعة الطاقة وغيرها من الصناعات الأخرى التي تساهم بالاقتصاد الوطني.

قفزة ملموسة

وأوضح إبراهيم آل الشيخ، رئيس اللجنة الصناعية الوطنية باتحاد الغرف السعودية، أن الاكتشافات الجديدة للغاز في المنطقة الشرقية والربع الخالي سيكون لها إضافة قوية للقطاع الصناعي بالمملكة، مبينا، أن الصناعات البتروكيماوية ستكون من أكثر القطاعات استفادة من تلك الاكتشافات على المدى المتوسط والبعيد، بالإضافة الى إحداث قفزة ملموسة على مختلف الصناعات المعتمدة على الغاز الطبيعي في تشغيل الدورة الإنتاجية، مضيفا، أن توجيه الغاز الطبيعي للصناعات التحويلية سيحدث انعطافه كبيرة على الاقتصاد الوطني.

وقال د. حسن العبندي، أستاذ المالية والاقتصاد السابق بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، أن إعلان وزارة الطاقة اكتشاف حقلين للغاز الطبيعي في الربع الخالي يزيد من مخزون هذه السلعة الثمينة في المملكة، خصوصا وأن الطاقة الإنتاجية تصل الى 30 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا من مكمن «حنيفة:، بالإضافة إلى الطاقة الإنتاجية بمعدل 3.1 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا من مكمن «العرب – ج» فضلاً عن 14 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا في مكمن «عنيزة ب/ج» وكذلك 11.7 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا من مكمن «الصارة»، فضلا عن 5.1 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا من مكمن «القصيباء».

ولفت ألى أن الاكتشافات الجديدة في الربع الخالي ترفع من احتياطات المملكة من الغاز الطبيعي، مما يعزز موقعها مع الدول الأخرى التي تمتلك احتياطات كبيرة في الغاز عالميا،، مشيرا إلى أن الاكتشافات الجديدة ستدخل المملكة ضمن نادي انتاج الغاز على المستوى العالمي، لافتا إلى أن سوق الغاز الطبيعي ينمو بشكل كبير، نتيجة الطلب الكبير على مشتقات الغاز الطبيعي، مؤكدا، أن الابتكارات المتوقعة المحرك الأساس وراء التوجه نحو الغاز والتحول من استخدام النفط في العديد من الصناعات، مبينا، أن أنظمة الطاقة المستخدمة في المصانع أو المنازل تعتمد على مشتقات النفط، مضيفا، أن هناك توجهاً للتحول الى مشتقات الغاز عوضاً من مشتقات النفط ولكن يتسم بالبطء، موضحا، أن الاكتشافات الجديدة في الربع الخالي تتوزع على 46 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا في مكمن «الجله»، بالإضافة الى أن 15.5 مليون قدم مكعبة قياسية يوميا في مكمن «عنيزة – أ».

وتوقع ارتفاع الطلب العالمي على الغاز بنسبة 1,6 ٪ سنويا، ورغم تراجع هذه النسبة قليلاً، مؤكدا، أن الغاز ستبقى سلعة استراتيجية في المستقبل، مشيرا إلى أن روسيا هي البلد الأكبر من حيث احتياطي الغاز الطبيعي، وتليها كل من إيران وقطر وأمريكا وبعدها تأتي السعودية في المرتبة الخامسة بنسبة 4,2 ٪ من الاحتياطيات العالمية، مؤكدا في الوقت نفسه أن النفط والغاز يبقى من العوامل الدافعة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية للمملكة، كونها لاعبا رئيسا في الاقتصاد العالمي.

يذكر ان وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، قد أعلن مطلع الأسبوع الجاري عن اكتشاف حقل «الحيران» للغاز الطبيعي، بعد أن تدفق الغاز من مكمن «حنيفة» في بئر (الحيران - 1) بمعدل 30 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، و 1600 برميلٍ من المكثفات، بالإضافة إلى تدفق الغاز من مكمن «العرب – ج» في الحقل نفسه بمعدل 3.1 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم.

كما أعلن الوزير اكتشاف حقل «المحاكيك» للغاز الطبيعي، بعد أن تدفق الغاز من بئر (المحاكيك - 2) بمعدل 0.85 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم.

كما اكتُشِف الغاز الطبيعي في خمسة مكامن في حقول مكتشفة مسبقاً في السعودية، حيث اكتُشف الغاز الطبيعي في مكمن «الجله» في حقل «عسيكرة» في الربع الخالي، بعد أن تدفق الغاز بمعدل 46 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم.

إضافة إلى اكتشاف مكمن إضافي للغاز الطبيعي في حقل «شدون» غرب مركز حرض، حيث اكتُشِف الغاز الطبيعي في مكمن «عنيزة – أ» بعد أن تدفق الغاز بمعدل 15.5 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، مصحوباً بنحو 460 برميلاً من المكثفات.

كما تم اكتشاف الغاز الطبيعي في مكمن «عنيزة ب/ج» في حقل «مزاليج» جنوب غرب الظهران، حيث تدفق الغاز بمعدل 14 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، مصحوباً بنحو 4150 برميلاً يومياً من المكثفات.

واكتُشِف أيضاً الغاز الطبيعي في مكمن «الصارة» في حقل «الوضيحي» ومكمن «القصيباء» في حقل «أوتاد» جنوب غرب مدينة الهفوف، حيث تدفق الغاز الطبيعي من مكمن «الصارة» بمعدل 11.7 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، ومن مكمن «القصيباء» بمعدل 5.1 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، مصحوباً بنحو 57 برميلاً يومياً من المكثفات.

إطلاق أول شاحنة هيدروجينية في المملكة بصفر انبعاثات كربونية

الرياض

أطلقت الهيئة العامة للنقل أمس، أول شاحنة هيدروجينية في المملكة بشكل تجريبي، بالتعاون مع شركة المجدوعي للوجستيات، في خطوة تعكس التزام الهيئة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 نحو توفير بيئة خالية من الانبعاثات الكربونية.

وأوضحت أن الشاحنة الهيدروجينية تتميز بصفر انبعاثات كربونية، وتسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، إضافة لمبادرات المملكة للتنمية المستدامة، مؤكدة أن الشاحنة مصممة ومهيأة لنقل البضائع وفقًا لاشتراطات السلامة، وتقطع مسافات طويلة تجتاز 400 كم.

وأشارت الهيئة إلى أن الشاحنة تزود بالهيدروجين كوقود لها بسعة تصل إلى 35 كجم وضغط للغاز يصل إلى 350 بار، حيث يأتي ذلك من خلال اتفاقية تعاون بين شركة المجدوعي للوجستيات وشركة ايربرودكت قدرة لتقديم حلول متكاملة للشاحنات الهيدروجينية من حيث التشغيل والتزود بالوقود الهيدروجيني، وذلك بهدف بناء نظام بيئي للتنقل الهيدروجيني في المملكة، لتوفير حلول متكاملة للأطراف المهتمة وتعزيز نقل الهيدروجين بالشاحنات داخل المملكة.

وأبانت أن الاتفاقية تشمل تصميم وتمويل وبناء وتشغيل وصيانة البنية التحتية ذات الصلة بالهيدروجين، بما في ذلك محطات التزود بالوقود الهيدروجيني في مواقع مختلفة في المملكة، وتهدف إلى بناء دراسة جدوى طموحة تتماشى مع رؤية المملكة 2030 ومبادرة السعودية الخضراء.

وأفادت أن شركة المجدوعي حصلت على أول بطاقة تشغيل خاصة بشاحنات الهيدروجين في المملكة، والصادرة من بوابة نقل الإلكترونية، حيث تشمل أهداف إصدار بطاقة التشغيل توفير كافة البيانات المتعلقة بالشاحنات، والتأكد من الالتزام بكافة الاشتراطات، وضمان توفر المتطلبات الفنية للشاحنات، ورفع كفاءة وجودة الخدمات بالقطاع اللوجستي، والحفاظ على السلامة العامة، وتعزيز السلامة المرورية، وتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية.

مما يذكر، أن ذلك يأتي امتدادًا لتبني الهيئة العامة للنقل لعدد من التقنيات الحديثة والمبتكرة في منظومة النقل، وسلّمت الهيئة أول رخصة تشغيل للقطار الهيدروجيني لـ «سار»، الذي يمتاز بكونه خاليا من الانبعاثات الكربونية، لدعم الاستدامة في قطاع النقل بخدمات تسهم في خفض الانبعاثات الكربونية.

وتشير الهيئة إلى أن ذلك يأتي ضمن التزامها في ابتكار وسائل نقل صديقة للإنسان والبيئة، مما ينعكس على تحسين جودة الحياة وتحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، المتمثلة في خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة 25 % بحلول 2030.

سوق النفط .. مخاطر جيوسياسية مستمرة وتحديات إضافية لديناميكيات العرض والطلب الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام مع ميل إلى التراجع، بسبب توقعات الأسواق بقيام تحالف «أوبك+» بإضافة تخفيضات إنتاجية جديدة، في اجتماعه الوزاري الموسع الأحد المقبل.

في المقابل، تتلقى الأسعار دعما من المخاوف من حزمة العقوبات الجديدة التي فرضها الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي، بينما تقاوم المكاسب توقعات التباطؤ الاقتصادي العالمي.

ويقول مختصون ومحللون نفطيون إن هناك تكهنات متزايدة بأن مزيدا من التخفيضات في الإمدادات قد تكون في الطريق مع تطلع «أوبك+» إلى الحفاظ على الاستقرار وإبقاء أسعار النفط عند مستويات ملائمة ومعززة للاستثمار.

وذكر المختصون أن ما يعزز الاتجاه الهبوطي هو اتخاذ فنزويلا خطوات لتعزيز الإنتاج بعد رفع العقوبات ويمكن أن تعود إلى مستويات إنتاج مناسبة في 2024، ما قد يضيف تحديا إضافيا لديناميكيات العرض والطلب.

ورجح المختصون أن تكون بيانات المخزونات أساسية في حركة الأسعار هذا الأسبوع، حيث شهدنا ارتفاعا طفيفا في المخزونات أخيرا، ما أسهم في عمليات البيع الأخيرة، كما شهد الأسبوع الماضي أيضا زيادة في عدد منصات النفط الأمريكية التي سجلت أول زيادة منذ ثلاثة أسابيع وهو بمنزلة مؤشر للإنتاج المستقبلي.

وفي هذا الإطار، قال لـ«الاقتصادية» سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية، إنه خلال الشهر الماضي تراجعت أسعار النفط بنحو عشرة دولارات للبرميل حتى إن خام غرب تكساس الوسيط بدأ يعاني تدهور معنويات السوق.

وأشار إلى أن السوق الآسيوية تمثل تقليديا أغلب صادرات الشرق الأوسط، لافتا إلى وجود حالة من الشراء الصيني الأضعف مقابل ارتفاع تدفقات النفط الخام الأمريكي والروسي.

وأشار إلى أنه على عكس الطلب على الوقود تشير التوقعات إلى أن الطلب على البتروكيماويات يتمتع بفرص جيدة جدا للبقاء على المدى الطويل بفضل تنوع تطبيقاتها عبر الصناعات، واجتذبت الصناعة التحويلية اهتماما متزايدا في الآونة الأخيرة.

ولفت إلى تحذير المراقبين لشركات التكرير بشكل أساسي، من الاستعداد لانخفاض الطلب على الوقود والتركيز الجديد على البتروكيماويات كمصدر رئيس للإيرادات.

من جانبه، ذكر لـ«الاقتصادية» روبين نوبل مدير شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن «أوبك+» قادرة على الحفاظ على نهجها في التوافق والعمل الجماعي، عادا أن التوافق على تخفيضات إنتاج جديدة في الاجتماع الوزاري المقبل ليست مهمة سهلة خاصة في ظل الصعوبات الإنتاجية التي تواجه المجموعة الإفريقية في التحالف.

ونوه إلى الاستعداد المكثف من خلال المشاورات المسبقة والتحضيرية لتحالف المنتجين قبل الاجتماع في فيينا الأحد المقبل، مشيرا إلى أن الاجتماع يواكب حالة من التقلبات الشديدة في السوق جراء الصراعات في أوروبا والشرق الأوسط.

من ناحيته، أوضح لـ«الاقتصادية» ماركوس كروج كبير محللي شركة أيه كنترول لأبحاث النفط، أن تحالف «أوبك +» قوي وكفء في إدارة المعروض النفطي العالمي ولا توجد أي خلافات حول الحصص وخطوط الأساس للإنتاج رغم الصعوبات الراهنة، وسط تقلبات خطيرة في السوق والحروب المستمرة في أوكرانيا وغزة.

ولفت إلى أن المخاوف من نشوب حرب إقليمية أوسع في الشرق الأوسط هدأت مقارنة بفترة بداية القتال في غزة في أوائل أكتوبر الماضي، مشيرا إلى أن الأخطار الجيوسياسية رغم ذلك مستمرة في الضغط على الأسواق.

بدورها، ذكرت لـ«الاقتصادية» جوليرا رازيفا كبير محللي المركز الاستراتيجي للطاقة في أذربيجان، أن البيانات الاقتصادية المخيبة للآمال الصادرة عن الصين، غذت المخاوف من استمرار تباطؤ الطلب منهية فترة قوية من ارتفاع أسعار النفط الخام التي كانت قد وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ ثمانية أشهر حيث قاربت مستوى 100 دولار للبرميل في سبتمبر الماضي.

وأشارت إلى نجاح التفاهمات السعودية - الروسية في تجنيب السوق أخطارا أوسع والعمل على استعادة التوازن نسبيا بين العرض والطلب، موضحة أن الرياض وموسكو قادتا بنجاح مجموعة المنتجين في «أوبك+» في سلسلة من تخفيضات الإنتاج والتصدير منذ الصيف الماضي ورغم ذلك استمرت الأسعار في التراجع.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات أمس، لتتخلى عن بعض المكاسب التي حققتها في الجلستين الماضيتين. ويأتي ذلك مع تحول المستثمرين الحذر قبيل اجتماع «أوبك+» المقبل في 26 نوفمبر، الذي قد يناقش تقديم تخفيضات إضافية في إمدادات النفط لإحداث التوازن في الأسواق.

وكانت أسعار النفط قد أنهت تعاملاتها الإثنين 20 نوفمبر على ارتفاع بأكثر من 2 في المائة، لتواصل حصد المكاسب للجلسة الثانية على التوالي، وسط مخاوف من تراجع الإمدادات. لكن العقود الآجلة لخام برنت القياسي، تسليم يناير 2024، تراجعت أمس 0.77 في المائة، لتصل إلى 81.68 دولار للبرميل.

بينما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي، تسليم يناير 2024، 0.80 في المائة لتصل إلى 77.21 دولار للبرميل.

وانخفضت أسعار النفط نحو 16 في المائة منذ أواخر سبتمبر، مع استقرار إنتاج الخام في الولايات المتحدة، أكبر منتج في العالم، عند مستويات قياسية، في حين كانت السوق قلقة بشأن نمو الطلب في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 84.44 دولار للبرميل الإثنين مقابل 81.08 دولار للبرميل في اليوم السابق. وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول ارتفاع عقب عدة انخفاضات على التوالي وإن السلة استقرت تقريبا مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 84.08 دولار للبرميل.

خطة إندونيسية للاستثمار في الطاقة المتجددة بـ 20 مليار دولار

الاقتصادية

أطلقت إندونيسيا خطة لجذب استثمارات تعهدت بها الدول الغربية بقيمة 20 مليار دولار في إطار اتفاق للانتقال إلى الطاقة المتجددة بهدف تمكين الأرخبيل من خفض انبعاثاته والاستغناء عن الفحم الذي يعتمد عليه بشكل كبير.

والخطة التي تم إطلاقها قبل أقل من أسبوعين من بدء اجتماع مؤتمر الأطراف «كوب28» في دبي، تشير إلى هدف جاكرتا المتمثل في الوصول إلى مستوى صفر انبعاثات في قطاع الكهرباء بحلول عام 2050 مقابل الحصول على تمويل بقيمة 20 مليار دولار (18.2 مليار يورو) تطبيقا لشراكة التحول العادل للطاقة (JETP) التي أعلنها في ختام أعمال مجموعة العشرين في نوفمبر 2022 في بالي. ويسعى أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا إلى خفض انبعاثات الكربون من قطاع الطاقة إلى 250 مليون طن بحلول عام 2030. وفي جاكرتا، أعلن إيريك توهير وزير البحرية والاستثمار بالإنابة، أن هذه الخطة «توفر خارطة طريق استراتيجية لتحول طموح في مجال الطاقة في إندونيسيا».

كما ترغب البلاد في زيادة حصة الطاقات المتجددة في إنتاجها من الكهرباء إلى 44 في المائة، مقابل الهدف الأولي البالغ 34 في المائة. وأكدت أنها ستحتاج إلى استثمارات بقيمة 97.3 مليار دولار لتحقيق هذا الهدف، أي ما يقرب من خمسة أضعاف ما تعهد به اتفاق شراكة التحول العادل للطاقة. وتنتقد جاكرتا مزيج التمويل المقدم بموجب هذا الاتفاق، خوفا من أن يعرض عليها في الأغلب قروض بتكلفة السوق من شأنها أن تزيد ديونها.

وتم إبرام هذا الاتفاق بين إندونيسيا والولايات المتحدة واليابان وكندا وست دول أوروبية لتقليل اعتماد هذا البلد، وهو مصدر رئيس للفحم ومنتج للكهرباء، التي تعمل بالفحم، على الوقود الأحفوري.

وهذه الخطة مستوحاة من نموذج تم اختباره لأول مرة في جنوب إفريقيا، ثم أعلن عنه في فيتنام والسنغال، وتلتزم بموجبه الدول الغنية بتقديم مساعدة مالية للبلدان النامية في مجال تحول الطاقة.

في مواجهة مشكلات تلوث الهواء، تعهدت إندونيسيا بعدم بناء محطات جديدة لتوليد الطاقة تعمل بالفحم بدءا من عام 2023، ولكن رغم احتجاجات الناشطين البيئيين، تواصل بناء المحطات المخطط لها بالفعل التي تعمل بالفحم.

كما تحاول إندونيسيا أن تحتل موقعا رئيسا في سوق السيارات الكهربائية لكونها المنتج الرائد في العالم للنيكل، وهو معدن أساس لصناعة البطاريات. لكن بعض المناطق الصناعية التي تضم معامل النيكل التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة تعمل بالفحم.

حظر تمويل محطات الفحم مقترح فرنسي مرتقب في «كوب 28»

الاقتصادية

تعتزم فرنسا، بدعم من الولايات المتحدة، طلب وقف التمويل الخاص لمحطات الكهرباء التي تعمل بالفحم، أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ «كوب28»، الذي يعقد في وقت لاحق من هذا الشهر، وفقا لما قالته ثلاثة مصادر مطلعة على المناقشات في الهند وأوروبا.

ومن شأن الخطة، التي تم إرسالها إلى الهند هذا الشهر، أن تسهم في تعميق الانقسامات خلال مؤتمر «كوب28» الذي يعقد في دبي بين 30 نوفمبر و12 ديسمبر، إذ تعارض الهند والصين أي محاولات لعرقلة تشييد محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم، التي تعدانها مهمة لاقتصاديهما اللذين يحتاجان إلى الطاقة بشدة.

وقال مسؤولان هنديان «إن كريسولا زاكاروبولو وزيرة الدولة الفرنسية للتنمية أبلغت الحكومة الهندية بالخطة التي تحمل عنوان «السياسة الجديدة لاستبعاد الفحم» لمؤسسات التمويل الخاصة وشركات التأمين». ولم يتم الإعلان من قبل عن خطة لوقف التمويل الخاص لمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم.

وبحسب «رويترز»، ذكر مصدر مطلع على الخطة في أوروبا أن الهدف هو تجفيف التمويل الخاص لمحطات الكهرباء التي تعمل بالفحم، وأن هذا الأمر من أهم أولويات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في مؤتمر «كوب28» الذي ينظر إليه على أنه فرصة حاسمة لتسريع العمل، من أجل الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض.

اليابان تحث مستوردي الغاز على تأمين عقود طويلة الأجل لتعزيز أمن الطاقة الاقتصادية

طلبت الحكومة اليابانية من مستوردي الغاز الطبيعي المسال تأمين عقود إمداد جديدة لعقود مقبلة، ضمن جهود تعزيز أمن الطاقة.

وتلتقي وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة المشترين اليابانيين، إضافة إلى الموردين في الخارج، لحثهم على توقيع مزيد من اتفاقيات الغاز الطبيعي المسال طويلة الأجل، بحسب أشخاص على صلة بالمباحثات.

وتهدف هذه الخطوة إلى إبعاد اليابان عن صدمات الإمداد المستقبلية، إضافة إلى العقوبات الأكثر صرامة المحتملة ضد صادرات الوقود الروسية، بحسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

كما تسعى اليابان، التي كانت تعد أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في العالم العام الماضي، بهذه الخطوة إلى ضمان أن يحظى منتجو الطاقة والصناعات بالغاز الكافي، في ظل التحول إلى مصادر طاقة أكثر صداقة للبيئة.

في سياق متصل، وافق مجلس الوزراء السريلانكي على مشروع قانون لإصلاح قطاع الكهرباء في البلاد، بحسب ما قاله باندولا جوناواردانا المتحدث الرسمي باسم المجلس. ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن جوناواردانا القول، «إن مجلس الوزراء وافق أيضا على مسودة لاتفاقية التجارة الحرة مع تايلاند، التي من المقرر أن يتم توقيعها في فبراير المقبل».

وقال المتحدث باسم مجلس الوزراء للصحافيين، «إن قانون الكهرباء الجديد سيساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، لتعزيز الطاقة المتجددة في البلاد».

دول الجزر الصغيرة تواجه خسائر تصل إلى 300 % من ناتجها بسبب المناخ

الاقتصادية

أظهر بحث أن الدول الغنية يمكن أن توفر لـ100 دولة من الدول الأكثر عرضة لخطر التغيرات المناخية في العالم ما يصل مجموعه إلى 25 مليار دولار سنويا لحمايتها من الكوارث المناخية ما يعني أن كل دولة ستحصل على مبلغ زهيد يصل إلى عشرة ملايين دولار.

وتأتي هذه النتائج قبل أسبوع من انعقاد قمة «كوب28»، حيث من المقرر أن تطلق الدول صندوقا هو الأول من نوعه في العالم لمساعدة الدول على مواجهة تكاليف الأضرار المناخية. فيما أكد البحث أن دول الجزر الصغيرة النامية تواجه خسائر محتملة تراوح بين 50 و300 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بسبب الظواهر المناخية المتطرفة.

ومع تعرض الدول الغنية لضغوط لملء الفراغ، قال باحثون من معهد قيادة الاستدامة في جامعة كامبريدج أنهم حققوا «إنجازا» في فهم كيفية استخدام هذه الأموال لحماية الدول من التكلفة المتصاعدة للعواصف والجفاف وارتفاع منسوب مياه البحار، بحسب «رويترز».

وتؤكد النتائج التي توصل إليها الباحثون أن الدول الأكثر عرضة للتغيرات المناخية في العالم تظل غير متمتعة بأي تأمين حتى 2050 لدى شركات التأمين وغيرها في أسواق رأس المال، استنادا إلى نمذجة الأخطار التي يفرضها تغير المناخ عليها.

وقالت الدكتورة آنا جونزاليس بيليز، المؤلفة الرئيسة للدراسة: «هذا أمر هائل، لأن هناك تصورا مسبقا بأن هذه الدول لا يمكن المساس بها». وأضافت «في الواقع، لدينا الأرقام التي تظهر أنه يمكن التأمين عليها».

ثانيا، أظهر الباحثون كيف يمكن لأنظمة تقاسم الأخطار، وبشكل أساسي نظام التأمين، أن تستخدم إسهامات الدول المانحة لتمويل «أقساط» الحماية من أضرار المناخ، التي من شأنها أن تزيد بشكل كبير من الحماية المتاحة للدول المعرضة للتغيرات المناخية.

وقال الباحثون، إنه لدى استخدام أموال المانحين البالغة عشرة ملايين دولار لكل دولة من تلك الدول كدعم متميز، يمكن أن تدر ما بين 200 و300 مليون دولار لكل دولة في شكل حماية سنوية منسقة مسبقا، مقابل 25 مليار دولار مجتمعة إذا تم توزيعها على 100 دولة. وسيستخدم المخطط هذا التمويل المتواضع نسبيا من الجهات المانحة لتوفير التأمين ضد الأخطار المناخية الأكثر تكلفة، ولكن لا يمكن التنبؤ بها، مثل الأعاصير والفيضانات، التي قد تحدث مرة واحدة فقط كل عقد أو كل بضعة عقود.

وقال روان دوجلاس، الرئيس التنفيذي لقسم المخاطر المناخية والمرونة في شركة هاودين للتأمين ومقرها المملكة المتحدة، التي شاركت في تأليف البحث «الفكرة هي استخدام هذا المصدر الجديد للتمويل لحماية هذه الدول على المستوى الهيكلي».

وأضاف دوجلاس «في الوقت الحالي، لا يوجد منتج يحمي الاقتصادات الوطنية بهذا المعنى والحاجة إلى التحرك ملحة».

الأمير تركي يزور "إكسبو الدوحة".. مشاريع البستنة تعزز البيئة الخضراء في المملكة

البلاد

زار الأمير تركي بن محمد بن فهد بن عبدالعزيز وزير الدولة عضو مجلس الوزراء، الجناح السعودي والقطري المشاركان في معرض "إكسبو 2023 الدوحة للبستنة".

وكان في استقبال سموه لدى وصوله للمعرض وزير البلدية في دولة قطر الشقيقة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز السبيعي.

وتوجه سموه بعد وصوله للجناح السعودي، حيث كان في استقباله المشرف العام على جناح المملكة العربية السعودية في إكسبو الدوحة 2023 صالح بن عبدالمحسن بن دخيّل الذي قدم شرحاً لأهم المشاريع في مجال الاستدامة، وأعمال المبادرات البيئية الخضراء، والإسهامات الفاعلة للطاقة المتجددة، بالإضافة إلى الاستثمارات في المشاريع الكبرى الصديقة للبيئة في المملكة العربية السعودية.

بعد ذلك توجه الأمير تركي بن محمد بن فهد للجناح القطري حيث كان في استقباله الأمين العام لإكسبو 2023 الدوحة للبستنة ومدير إدارة الحدائق العامة بدولة قطر محمد علي الخوري، الذي قدم لسموه شرحاً لما يحتويه الجناح القطري لأهم التحديات والحلول المتاحة التي تساعد على الانتقال إلى مستقبل صديق للبيئة، والأفكار المبتكرة، والممارسات الزراعية الحديثة التي تعزز مستقبل البيئة. الجدير بالذكر أن معرض "إكسبو 2023 الدوحة للبستنة" الذي انطلق تحت شعار "صحراء أفضل، بيئة أفضل" يستمر لمدة (6) أشهر، بمشاركة نحو (80) دولة وهيئة ومنظمة غير حكومية وخبراء دوليين، بالإضافة إلى شركات من القطاع الخاص ويهدف إلى تطوير آليات ووسائل تدعم القطاع الزراعي في المناطق الصحراوية، وتكريس استخدام التقنيات الحديثة لاستدامة الموارد.

توقعات بفائض في أسواق النفط

الوطن

توقعت وكالة الطاقة الدولية وجود فائض في أسواق النفط في 2024 حتى مع استمرار تخفيضات أوبك+،

وحسب تصريحات لرئيس قسم أسواق النفط في وكالة الطاقة الدولية توريل بوسوني لوكالة رويترز ذكرت أن سوق النفط العالمية ستسجل فائضا طفيفا في 2024؛ حتى إذا مددت دول أوبك+ تخفيضاتها إلى العام المقبل، مضيفة أن سوق النفط تعاني حاليا من عجز وأن المخزونات تتراجع بمعدل سريع.

وقالت: «مخزونات النفط العالمية عند مستويات منخفضة، مما يعني أننا نواجه خطر التقلبات المتزايدة إذا حدثت مفاجآت تتعلق بالطلب أو المعروض».

وقالت ثلاثة مصادر في أوبك+ إن من المقرر أن تدرس أوبك+ ما إذا كانت ستجري تخفيضات إضافية في إمدادات النفط عندما تجتمع في وقت لاحق من هذا الشهر، بعد انخفاض الأسعار بنحو 16% منذ أواخر سبتمبر.

وتراجع سعر النفط إلى نحو 82 دولارا للبرميل لخام برنت من أعلى مستوياته في 2023 في سبتمبر قرب 98 دولارا. وتضغط مخاوف بشأن الطلب والفائض المحتمل في العام المقبل على الأسعار، على الرغم من الدعم المستمد من تخفيضات أوبك+ والصراع في الشرق الأوسط.

وتعهدت السعودية وروسيا وأعضاء آخرون في أوبك+ بالفعل بخفض إجمالي إنتاج النفط بمقدار 5.16 ملايين برميل يوميا، أو حوالي 5 % من الطلب العالمي اليومي، ضمن سلسلة خطوات بدأت في أواخر عام 2022.

وتشمل التخفيضات 3.66 ملايين برميل يوميا من أوبك+ وتخفيضات طوعية إضافية من جانب السعودية وروسيا.

وفي اجتماعها الأخير بشأن السياسة في يونيو، وافقت أوبك+ على اتفاق واسع النطاق للحد من الإمدادات وصولا لعام 2024، وتعهدت السعودية بخفض طوعي للإنتاج لشهر يوليو بمقدار مليون برميل يوميا، وجرى تمديده منذ ذلك الحين حتى نهاية عام 2023.

السعودية ترفع إنتاجها النفطي بعد 5 أشهر من الخفض المتواصل

عكاظ

كشف رصد أجرته «عكاظ»، بناء على بيانات منصة «جودي» الإلكترونية، أن السعودية رفعت إنتاجها النفطي في شهر سبتمبر الماضي لأول مرة منذ 5 أشهر من الخفض المتواصل.

ووفقاً للرصد، فقد خفضت السعودية إنتاجها النفطي خلال الأشهر الخمسة التي شهدت انخفاضا بنسبة 14.77%، ليبلغ الإنتاج في شهر أغسطس الماضي نحو 8.92 مليون برميل نفط يومياً، مقارنة بـ10.46 مليون برميل نفط يومياً في شهر أبريل الماضي.

وارتفع إنتاج السعودية في شهر سبتمبر الماضي ليصل إلى 8.98 مليون برميل نفط يومياً، بزيادة شهرية نسبتها 0.64% بما يعادل رفع الإنتاج 57 ألف برميل نفط يومياً.

وأكد مصدر بوزارة الطاقة السعودية، أخيراً، أنه تماشياً مع توقعات المحللين، فإن السعودية ستواصل خفض إنتاجها الطوعي بما يعادل مليون برميل يومياً، وبذلك سيصل إنتاجها إلى 9 ملايين برميل يومياً في شهر ديسمبر. وأضاف المصدر، أن «هذا الخفض الطوعي الإضافي يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك بلس بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها»، ثم أعلنت روسيا أيضاً مواصلة خفض الإنتاج الطوعي للإنتاج بمقدار 300 ألف برميل يومياً من صادراتها من النفط الخام والمنتجات البترولية حتى نهاية شهر ديسمبر.

رئيس «إيفاد»: السعودية شريك رئيسي في الجهود الدولية لمواجهة تحديات تغير المناخ

الشرق الأوسط

في الوقت الذي حذّر فيه من عدم تجاهل احتواء أزمات تغير المناخ وندرة الغذاء وندرة المياه، أكد رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، ألفارو لاريو، أن الصندوق يبلي بلاءً حسناً في مواجهة التحديات، مشدداً على الدور المحوري للمملكة العربية السعودية بوصفها لاعباً رئيسياً في الجهود الدولية المختصة، الذي ينعكس إيجاباً على جني ثمار استراتيجية التنمية الزراعية.

وقال لاريو في حديث لـ«الشرق الأوسط»، من الرياض: «تمتلك السعودية أهمية جوهرية لدى منظمات الأمم المتحدة، خصوصاً فيما يتعلق بخطط الصندوق للتنمية الزراعية»، مشيراً إلى أن «إيفاد»، ينفذ مشروعاً تنموياً في منطقة جازان، متخصصاً في البن ومزارع المانغو، آملاً في إطلاق مشروعات أخرى في الفترة المقبلة.

وأوضح لاريو أن المملكة تبذل جهوداً جبارة تتناغم مع الاستراتيجية الدولية لمواجهة التغير المناخي والتلوث البيئي، حيث أطلقت مبادرات قيّمة في هذا الصدد، مثل مبادرة «السعودية الخضراء»، ومبادرة «الشرق الأوسط الأخضر»، فضلاً عن دعمها خطط التنمية الزراعية المنسجمة مع توجه «إيفاد».

وأكد استعداد «إيفاد» لتعزيز الشراكة مع السعودية، في مجالات القطاع الزراعي، والاستثمار في القطاع وسبل تطويره ورفع كفاءته، وتنفيذ آليات الاستدامة بهدف المساهمة في دعم الغذاء المستدام الآمن، فضلاً عن مساهمة «إيفاد» في دعم الأمن الغذائي، والعمل على رفع كفاءة القطاع الزراعي وتطبيق آليات الاستدامة، وإقامة مشروعات لمزارعي الريف والمناطق النائية، مع تبادل الخبرات مع المؤسسات السعودية المعنية مثل «صندوق التنمية الزراعي السعودي».

وبحسب لاريو، يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تعزيز قدراته، من أجل زيادة قدرة صغار المنتجين الريفيين على الصمود، مشيراً إلى أن استثمارات الصندوق تسهم في التكيف مع المناخ والنظم الغذائية المستدامة، فضلاً عن تحقيق عديد من أهداف التنمية المستدامة.

وأضاف: «لذا فإن إحدى السمات المميزة المهمة للجهد هي أننا نركز على معالجة الأسباب الجذرية للفقر، حيث تركز كثير من المساعدات الإنسانية الأخرى على المدى القصير للغاية، وهو أمر مهم للغاية لمواجهة تحديات الحياة، ولكننا نركز في التنمية على المدى المتوسط حتى يتمكن المزارعون من التمتع بحياة كريمة ومنتجة، بهدف التوصل إلى قناعة بأن تغير المناخ يؤثر فيهم حقاً».

وتابع لاريو: «أنت تنتصر، حيث تعمل بالروح نفسها التي تعمل بها مبادرة (الشرق الأوسط الأخضر)، التي تتمثل في استعادة النظام البيئي من خلال زراعة الأشجار. فبالإضافة إلى معالجة بعض الصدمات على المدى القصير، فإننا نضع أيضاً الأسس للمستقبل من خلال مساعدة صغار المزارعين على حماية عملهم الدائم مع الطبيعة. ولهذا السبب، تعدّ التربة المائية عنصر مهماً جداً لهم».

وأشار إلى أنه يتم التعامل مع الحدث المناخي الرئيسي؛ لأنه «قضية ملحة تجمع كثيراً من الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني. إنه حدث يمكن من خلاله رؤية بعض حلول التمويل المحتملة، ومن المهم إيجاد تمويل لهذه الحلول، وليس مجرد الحديث عنها».
وشدد لاريو على أن أحد الحلول الملحة لقضايا المناخ والبيئة هو معالجة العلاقة بين المياه والغذاء والطاقة، حيث تتقارب هذه القطاعات معاً، الأمر الذي يحتم أهمية دعم صغار المزارعين وسكان الريف، خصوصاً فيما يتعلق بالمياه. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التركيز على البنية التحتية وربط أدوات الوصول إلى الأسواق، وتعزيز القدرة على الحصول على الطاقة والبنية التحتية لمواقع الإنتاج والتسويق.

وتابع: «النظم الغذائية معقدة للغاية، فهي لا تتعلق فقط بالإنتاج وعناصر الإنتاجية، مثل كيفية التعامل مع الظواهر الجوية القاسية، بل تتعلق أيضاً بتمويل البنية التحتية للمياه، وكيفية الوصول إلى العناصر الجاهزة والصحيحة لوجود نظام غذائي منتج». ونتطلع إلى المشاركة في مؤتمر «كوب28» للمناخ، الذي يقام في الإمارات؛ لاستعراض رؤية «إيفاد» في التغير المناخي.

وعدّ أن الأزمات والصراعات التي يشهدها العالم أدت إلى زيادة المعاناة الإنسانية والخسائر في الأرواح، مشيراً إلى أن فقدان الأمل أمر غير مقبول. لذلك، حان الوقت لتوحيد الجهود ومعالجة جذور هذه النزاعات.

وختم: «في بعض الأحيان يكون الجوع دافعاً للصراع، وفي أحيان أخرى يكون نتيجة للصراع. لذلك، من المهم أن نستثمر في أكثر من مجرد المساعدات الإنسانية، وأن نوفر للناس الأمل في المستقبل، والقدرة على العيش حياة منتجة، والمكان المناسب للعيش الكريم».

«شل» تعلن كشفاً غازياً جديداً في مصر

الشرق الأوسط

أعلنت شركة «شل»، كشفاً غازياً جديداً في مصر، الثلاثاء، في امتياز شمال شرق العامرية بالبحر المتوسط.

وأوضحت «شل» في بيان صحافي، نشرته على موقعها الإلكتروني، أن الشركة «أكملت بشكل آمن وناجح حفر أول بئر - ضمن مشروعها الاستكشافي لحفر ثلاث آبار - بئر غرب مينا (Mina West)، الواقعة في امتياز شمال شرق العامرية، بالبحر المتوسط».

أضافت: «تم حفر البئر التي تقع عند مستوى 250 متراً تحت سطح البحر، وأظهرت النتائج وجود طبقة حاملة للغاز، ولا تزال عمليات التقييم وجمع البيانات جارية لتحديد حجم الكشف والإنتاج المتوقع».

وقال خالد قاسم، رئيس مجلس إدارة شركات «شل» في مصر: «يعد هذا الاكتشاف خطوة مهمة نحو الأمام بالنسبة لشركة (شل مصر) لتعزيز تطلعاتنا نحو المزيد من التوسع والتأثير الإيجابي في السوق المحلية، كما يعزز التزامنا المستمر كشريك رئيسي في مجال الطاقة في مصر».

أضاف: «يعد الإتمام الناجح لحملتنا الاستكشافية الحالية جزءاً من استراتيجية (شل) للنمو في مصر وستعمل شركة (شل) مع الشركاء على الإسراع بتنمية الحقل بأفضل كفاءة باستخدام أعلى معايير السلامة».

وقّعت «شل»، في سبتمبر (أيلول) من هذا العام، اتفاقية مع الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبك) والتي بموجبها استحوذت شركة «كوفبك» على حصة 40 في المائة من قطاع 3، مع امتلاك «شل» الحصة المتبقية البالغة 60 في المائة من حصة الشريك مع الشركة القابضة للغازات الطبيعية (ايجاس)

والجدير بالذكر، أن شركة «شل» تعاقدت مع شركة «ستينا» للحفر على سفينة الحفر البحرية (MODU) - منصة «ستينا فورث» Stena Forth- لتنفيذ عمليات الحفر.

بدء تصدير الغاز الطبيعي في 2030

المدينة

تخطّط المملكة لبدء تصدير الغاز الطبيعيّ بحلول عام 2030، في ظلِّ زيادة ملحوظة في الاكتشافات والتوسُّع في الاعتماد عليه كبديل للوقود التقليديّ، وذلك بجانب مصادر الطَّاقة المتجدِّدة من الرياح والشمس.

وأعلن وزير الطَّاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان -مؤخَّرًا- عن اكتشافات جديدة للغاز الطبيعيّ في المنطقة الشرقيَّة، والربع الخالي.

وقال إنَّ (أرامكو السعوديَّة) تمكَّنت من اكتشاف حقلين للغاز الطبيعيّ في الربع الخالي، وتدفق الغاز من مكمن «حنيفة» في بئر (الحيران 1-) بمعدل (30) مليون قدم مكعبة قياسيَّة في اليوم، و(1.6 ألف) برميلٍ من المكثِّفات، كما تدفق من مكمن «العرب - ج» في الحقل نفسه بمعدل 3.1 مليون قدم مكعبة قياسيَّة في اليوم، واكتُشِف حقل «المحاكيك» للغاز الطبيعيّ، بعد أنْ تدفَّق الغاز من بئر (المحاكيك - 2) بمعدل (0.85) مليون قدم مكعبة قياسيَّة في اليوم.

وكشف الرئيس التنفيذي لـ «أرامكو» أمين الناصر، في يوليو الماضي عن خطط لزيادة إنتاج الغاز بنسبة 50-60% بحلول عام 2030، لتلبية الطلب المحليّ على الصناعة.

وكانت احتياطيَّات السعوديَّة من النفط والغاز ارتفعت للعام الرابع 0.3% خلال 2022، لتبلغ 338.4 مليار برميل مكافئ نفطي، مقابل 337.3 مليار برميل مكافئ نفطي بنهاية 2021.

وجاء ارتفاع إجمالي الاحتياطيَّات للنفط والغاز نتيجة ارتفاع احتياطيَّات الغاز الطبيعي 2.2% خلال 2022، وهو الارتفاع السنوي الرابع على التوالي، كما ارتفع متوسط إنتاج «أرامكو» من الغاز المبيع بنسبة 4.7% على أساس سنوي إلى 10.617 مليار قدم مكعبة في اليوم، بحسب «ستاندر آند بورز غلوبال».

وبحسب تقرير لـ «إدارة معلومات الطَّاقة» تمَّ نشره العام الماضي، لا تستورد المملكة أو تصدر الغاز الطبيعي، لكنَّها تتوقَّع أنْ تبدأ في تصديره بحلول عام 2030.

وتخطط حكومة المملكة -أيضًا- لتستبدل بالنفط الخام وزيت الوقود والمولدات الكهربائيَّة التي تعمل بالديزل، الغازَ الطبيعيَّ وتوليد الطَّاقة المتجدِّدة، بحلول عام 2030، الأمر الذي من المرجَّح أنْ يزيد الطلب المحلي على الغاز الطبيعي.

الاحتياطات في المملكة

261.6 مليار برميل من النفط الخام والمكثفات

36.1 مليار برميل من سوائل الغاز الطبيعي

246.7 تريليون قدم مكعبة قياسيَّة من الغاز بنهاية 2022

زيادة إنتاج الغاز 50 - 60%

التوجُّه لتصدير الغاز في 2030

أرامكو تدمج تقنيات إنترنت الأشياء في البنى التحتية لصناعة طاقة أكثر أمانا وذكاء

مكة

كشف نائب الرئيس التنفيذي للخدمات الفنية في أرامكو السعودية وائل الجعفري، أن الشركة أدمجت تقنيات إنترنت الأشياء الصناعية في البنى التحتية لأعمالها، مبينا أنه من المتوقع أن تسهم هذه التقنيات في تمهيد الطريق لصناعة طاقة أكثر أمانا وذكاء وابتكارا.

واستعرض الجعفري خلال القمة العالمية لإنترنت الأشياء الصناعية، بمعارض الظهران، التي تعد أول قمة من نوعها في الشرق الأوسط، جهود الشركة في استخدام تقنية إنترنت الأشياء الصناعية.

وأوضح أن أرامكو السعودية نشرت تقنية إنترنت الأشياء الصناعية في عدد من مجالات أعمالها، بما في ذلك تنفيذ المشاريع وحماية الموظفين والأصول التشغيلية ومراقبة الأداء البيئي، إضافة إلى تحسين كفاءة وأداء أعمالها، كما استثمرت لتحويل مرافقها إلى منشآت ذكية عبر تبني الحلول الرقمية وتدفق البيانات والاستشعار، وأدى هذا الاستثمار لإنشاء بنية تحتية نموذجية تطبق مجموعة متعددة من تطبيقات وحلول إنترنت الأشياء الصناعية على نطاق واسع.

وأفاد بأن مركز الثورة الصناعية الرابعة التابع لأرامكو السعودية يعد العقل الذي يدير من خلاله مهندسوها تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لترجمة البيانات الضخمة إلى رؤى ذات معنى تدعم آلية اتخاذ القرارات التشغيلية، حيث تساعد هذه البيانات في تحسين أداء منشآتها، وتعزيز كفاءة الطاقة وتقليل الانبعاثات و تضمن معايير السلامة.

وحول مستقبل تقنيات إنترنت الأشياء الصناعية، أكد الجعفري تعاون الجميع كمستخدمين وموردين ومنظمين وأكاديميين للإسهام في إطلاق العنان لإمكانات إنترنت الأشياء الصناعية؛ وذلك لتحسين مهارات الكوادر المتخصصة لدى الشركة، وتطوير التقنيات المبتكرة، وإنشاء بيئة رقمية آمنة، وبناء سلسلة إمداد محلية متينة، مبينا أن هذه المنظومة ستمكننا من الاستفادة من الفرص الكامنة في إنترنت الأشياء الصناعية وتحقيق مزيد من النجاحات في المستقبل، فضلا عن تمكين اعتماد إنترنت الأشياء الصناعية على أوسع نطاق في المنطقة.

وتعد «القمة العالمية لإنترنت الأشياء الصناعية» ملتقى يجمع قادة الأعمال والصناعة، والخبراء والمتخصصين، وصناع القرار في مجال إنترنت الأشياء الصناعية لتسريع تطوير وتبني إنترنت الأشياء الصناعية؛ وتهدف القمة إلى مواكبة التحول في القطاع الصناعي من خلال تمكين حلول أكثر ذكاء وكفاءة تعتمد على البيانات، فضلا عن الإسهام في دعم فرص النمو الاقتصادي بالمملكة والتنمية الاجتماعية وتحسين مهارات الشباب وتمكينهم.

جهود أرامكو في استخدام تقنية إنترنت الأشياء الصناعية:

- تنفيذ المشاريع.
- حماية الموظفين.
- الأصول التشغيلية.
- مراقبة الأداء البيئي.
- تحسين كفاءة وأداء أعمالها.
- تبني الحلول الرقمية.
- تدفق البيانات والاستشعار.
- إنشاء بنية تحتية نموذجية.

شكراً